ما هو

-

الدول الأكثر فقراً في العالم تفقد أكثر من 51 مليار دولار سنوياً بسبب الاستغلال غير القانوني للغابات الشبكة الشبكة الشبكة

ما هو ؟ - الاستغلال غير القانوني للغابات له تأثير مدمر على بعض من أكثر الغابات المتبقية قيمة. تشمل آثاره البيئية إزالة الغابات، فقدان التنوع البيولوجي وانبعاث غازات الاحتباس الحراري. هذا الاستغلال غير القانوني هو أيضاً مصدر محتمل للنزاعات مع السكان المحليين والسكان الأصليين، والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد وزيادة الفقر. قدرت البنك
الدولي أن حكومات بعض من الدول الأكثر فقراً في العالم تفقد أكثر من 51 مليار دولار سنوياً بسبب الاستغلال غير القانوني للغابات - أموال لا يمكن استخدامها ويجب أن تُنفق لتحسين ظروف معيشة شعوبها. - بالنظر إلى هذه العناصر، أصدرت المفوضية الأوروبية خطة عمل لتطبيق اللوائح المتعلقة بالغابات، والحكم والتجارة ، اختصار إنجليزي لإنفاذ قانون الغابات،
والحكم والتجارة في عام 3002؛ محددة سلسلة من التدابير التي يمكن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء استخدامها لمكافحة الاستغلال غير القانوني للغابات. لأول مرة، تعترف الخطة صراحةً بأن الاتحاد الأوروبي هو مستهلك رئيسي للأخشاب والمنتجات المشتقة من مناطق حيث مستويات عدم الشرعية وسوء إدارة القطاع الغابي خطيرة بشكل خاص، مما يخلق أسواقاً محتملة مثيرة للاهتمام
للأخشاب غير القانونية. تم اعتبار الطلب الأوروبي محركاً مهماً لعدم الشرعية، وبناءً عليه، تم تشجيع المفوضية الأوروبية على إضافة، إلى جانب نهجها الغابي التقليدي، عنصراً محدداً يركز على مراقبة الأسواق بالنسبة للأخشاب المحتملة عدم الشرعية داخل الاتحاد الأوروبي. تعد خطة العمل ترجمة للالتزامات السياسية على أعلى مستوى التي اتخذها الاتحاد الأوروبي،
ودوله الأعضاء، وحكومات الدول الشريكة في إطار البرنامج الغابي لمجموعة 8 ومؤتمرات وزارية إقليمية حول تطبيق اللوائح الغابية والحكم، التي تسهلها البنك الدولي. لم يكن الهدف مجرد تقليل إزالة الغابات، بل محاولة مواجهة الفقر من خلال تعزيز الحكم الجيد في الدول التي تبيع الأخشاب إلى الاتحاد الأوروبي . التأكد من أن الشركات المسؤولة في أوروبا تفضل شراء
أخشابها من المنتجين الذين يحترمون الأخشاب المحلية، والذين يدفعون ثمن الأشجار التي يقطعونها ويتصرفون بشكل مسؤول تجاه السكان المحليين الفقراء والبيئة يمكن أن يكون هدفاً للرد على هذه المشاكل. تهدف الخطة إلى تطوير الأسواق في أوروبا للمنتجات ذات الأصل القانوني، من خلال تشجيع الشركات والمستهلكين على دفع التكلفة الحقيقية لإنتاج الأخشاب القانونية بدلاً من
البحث فقط عن أقل الأسعار على حساب أي اعتبار اجتماعي وبيئي. يتم تحقيق ذلك من خلال التركيز على السياسات التجارية التي هي تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي وعلى التجارة المسؤولة من قبل الحكومات و المستوردين للأخشاب من دول الأعضاء. أوروبا، المستهلك الرئيسي للأخشاب والمنتجات المشتقة أداة لتقليل إزالة الغابات، الفقر وتعزيز الحكم الجيد ؟